الجمهورية التونسية
رئاسة الحكومة

تونس في

31 أفريل 2023

منشور عدد 11

من رئيسة الحكومة

إلى

السيّدات والسّادة الوزراء وكتاب الدولة ورؤساء الهياكل والولاّة ورؤساء البرامج

الموضوع: إعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024.

الملاحـق: - هيكلة المشروع السّنوي للأداء لسنة 2024.
- هيكلة مشروع ميزانية المهمات حسب الأداء.

وبعد، لقد مرّ الوضع الاقتصادي في تونس بصعوبات كبيرة نتيجة توالي الأزمات أولها الأزمة الصحية العالمية في بداية سنة 2020 والمتمثلة في جائحة كوفيد 19 ثم انعكاسات الحرب الروسية - الأوكرانية التي اندلعت في مطلع سنة 2022 علاوة على تواصل سنوات الجفاف وندرة الموارد المائية على المستوى الوطني التي زادت الأوضاع الاقتصادية تأزّما.

وبالرغم من ذلك فقد أبدى الاقتصاد التّونسي مرونة ملحوظة بعد مرور سنتين على الجائحة الصحية، وشهد بداية التّعافي من آثارها، حيث بلغت نسبة نمو النّاتج المحلي الإجمالي 4.3 % في موفي سنة 2021 بعد الانكماش غير المسبوق الذي بلغ مستوى 8.6 % في سنة 2020، كما تراجع عجز الميزانية بحوالي نقطة ونصف ليبلغ 7.7 %من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2021 مقابل 9.4 % مسجّل في سنة 2020.

وبالرّغم من المؤشّرات الإيجابية وتسجيل بوادر انتعاشة خلال الأشهر الأولى من سنة 2022، فإن تأثيرات الحرب الروسية - الأوكرانية عرقلت التّعافي وأصابت الآفاق الاقتصادية العالمية بانتكاسة حادّة خلّفت إرباكا على إمدادات القمح والطاقة على المستوى العالمي وأفرزت ضغوطات تضخّمية غير مسبوقة أدّت إلى مراجعة آفاق الاقتصاد العالمي والتّخفيض في تقديرات النّمو في جلّ بلدان العالم.
كما أنّ العوامل المناخية أثّرت على الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالإنتاج الفلاحي حيث أدّت حالة الجفاف إلى تراجع مساحات البذر ومستويات الانتاج وإلى فقدان عدد من مواطن الشّغل وتفاقم عجز الميزان التّجاري وارتفاع تكاليف الواردات الغذائية

والأعلاف، مما انعكس سلبا على تزويد السّوق ومستوى الأسعار لدى المنتج والمستهلك.

كل هذه العوامل أدّت إلى تفاقم مواطن الضّعف الهيكلية لمنوال التّنمية في بلادنا في ظل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الصّعبة حيث تأثرت التّوازنات العامة سلبا بالأساس نتيجة ارتفاع كلفة الدّعم والتي بلغت مستوى 8.3% من النّاتج الإجمالي سنة 2022 مما أدى إلى مزيد إثقال كاهل ميزانية الدولة وتعميق العجز ليبلغ 7.6% من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2022، إضافة إلى التّقليص من النّفقات الاستثمارية الدافعة للنّمو. كما نتج عن هذه الأزمة تدهور عجز الميزان التّجاري وضغوطات متزايدة على أسعار الصّرف وارتفاع كلفة التّداين وخدمة الدّين العمومي بنسبة فائدة متغيّرة في ظل تراجع التّرقيم السّيادي لتونس ممّا أدى إلى تفاقم مستوى الدّين العمومي الذي بلغ 79.4 % من النّاتج المحلي الإجمالي سنة 2022.
وفي هذا الإطار المتّسم بالضبابيّة وعدم الاستقرار على الصّعيدين الدّولي والإقليمي واعتبارا للرهانات الوطنية خاصة فيما يتعلق بتوفير مواطن الشّغل وتنمية الجهات الداخلية والاحاطة بالفئات الهشّة من جهة ودعم تنافسية الاقتصاد الوطني وقدرته على الصّمود من جهة أخرى، انطلقت الحكومة خلال سنة 2022 في إرساء خطّة على المدى القصير والمتوسط تنبني على رؤية استراتيجيّة تمكّن من ضبط سياسات لمعالجة الانكماش الاقتصادي واستعادة الديناميكيّة المرجوّة للحفاظ على التّوازنات الكبرى للاقتصاد وللماليّة العموميّة.

وتتمثل أولويات وأهداف هذه الرؤية الإستراتيجية فيما يلي:

- تحقيق نموّ اقتصادي شامل ومستدام، يضمن العدالة الاجتماعية ويحقق المساواة للجميع نساء ورجالا ومراعي للتّغييرات المناخيّة.

- تحسين مناخ الأعمال وإعادة الثّقة مع شركاء تونس بما يوفر أرضية ملائمة لاستقطاب المستثمرين الأجانب.

- تسريع نسق تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية الملائمة بهدف ضمان نسق نموّ إيجابي ودائم والمحافظة على توازنات المالية العمومية من خلال التّحكم في عجز الميزانية ونسبة المديونية.

- إرساء الإصلاحات الجبائية الضرورية لإضفاء مزيد من النّجاعة الاقتصادية والمالية وتكريس مبادئ العدالة الجبائية.
- مساندة الفئات الاجتماعية الهشّة واستكمال إصلاح منظومة الدّعم والعمل على توجيهه نحو مستحقيه الفعليين.
- تحسين حوكمة إدارة القطاع العام.
- مواصلة استحثاث المجهودات لتبنّى منوال تنمية يعتمد الاتجاه التّدريجي نحو الاقتصاد الأخضر بتشجيع الاستثمار في الطاقات البديلة والنّظيفة لا سيّما الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والهيدروجين الأخضر.

- العمل على تطويع وتعزيز قدرة الاقتصاد الوطني على مجابهة مختلف الأزمات للتّقليص من تداعياتها وآثارها السّلبية ضمانا لتحقيق أهداف التّنمية المستدامة.
- بلورة إجراءات عملية تتّجه نحو تطوير الاقتصاد الأزرق باعتباره يساهم في الحفاظ على التّنوع البيولوجي وخدمات النّظم البيئية، ومكافحة التّلوث البحري بشتى أنواعه، بهدف الحفاظ على التوازن البيئي في البحار والمناطق الساحلية الذي من شأنه أن يساهم في تكوين الثّروة وإحداث فرص الشّغل وضمان ديمومة الموارد الطبيعية.

وعلى هذا الأساس، فإنّ مشروع قانون المالية لسنة 2024 يهدف إلى تنفيذ المرحلة الأولى من أهداف المخطط الرابع عشر ومواصلة تجسيم الإصلاحات المضمّنة في البرنامج الوطني للفترة 2023-2026 باعتباره يتضمّن معالجة واقعية للصّعوبات المالية من خلال العمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتّحكم التّدريجي في التّوازنات المالية والمحافظة على استدامة المالية العمومية من خلال مواصلة إصلاح المنظومة الجبائية ومنظومة الدّعم والوظيفة العمومية وإعادة هيكلة المؤسسات العمومية وتحديث القطاع العمومي ودفع الاستثمار باعتباره المحرك الأساسي لتحقيق النّمو الاقتصادي .
وسيرتكز مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024 بالأساس على مزيد إضفاء النّجاعة والفاعلية وترشيد النّفقات وحسن توجيهها خاصة لدعم النّفقات ذات البعد التّنموي والاستثماري أساسا بالمناطق ذات الأولوية بما يساهم في عودة النّمو وخلق مواطن الشّغل وإسداء أفضل الخدمات لفائدة المواطنين ومواصلة دعم الفئات الهشّة وذوي الدّخل المحدود.
ولبلوغ كل هذه الأهداف، يتعيّن اتباع المنهجية التالية:

I- منهجية إعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024

يندرج إعداد مشروع قانون المالية وميزانية الدولة ضمن المقتضيات والصّيغ التي وردت بالقانون الأساسي عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 والمتعلق بالقانون الأساسي للميزانية.
ويجدر التّذكير في هذا السّياق أن هيكلة ميزانية الدولة ترتكز على مهمّات وبرامج وبرامج فرعية وأنشطة. وتضبط لكل برنامج استراتيجية تأخذ بعين الاعتبار الالتزامات الوطنية والدولية بما في ذلك المتعلقة بتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال بكافة اختلافاتهم وتحدّد لها أولويات وأهداف ومؤشرات أداء.
وقصد إعطاء رؤية واضحة على المدى المتوسط لقيادة البرامج ولضمان ديمومة ميزانية الدولة، يتعين على كافة الوزارات والهياكل المعنية تقديم مشاريع ميزانياتها باعتماد أهداف المخطط الرابع عشر وتوزيعها حسب البرامج وذلك بتحيين إطار النفقات متوسط المدى 2024-2026 وإعطاء الأولوية للنفقات الإلزامية والوجوبية السّابقة والمشاريع المتواصلة والقرارات والإجراءات الحكومية المعلن عنها.
كما يتعين العمل على ربط الاعتمادات المطلوبة بنتائج أداء البرامج التي تضمنتها المشاريع السنوية للأداء.
واستنادا لما تقدم، فإن إعداد تقديرات سنة 2024 يتم بناء على الإجراءات التالية:

1- نفقات التأجير:

إن التّطور الهام الذي عرفته كتلة الأجور حيث بلغت أعلى مستوياتها خلال العشرية الماضية لتصل إلى حدود 22772 م د سنة 2023 مقابل 6785 م د في 2010، بما يمثّل حوالي 49.1% من مداخيل ميزانية الدولة. وهو ما يستدعي الشّروع في تنفيذ

الإصلاحات الضّرورية التي تمّ إقرارها على المدى المتوسط ومزيد العمل وبذل الجهد للتّحكم في هذه الكتلة والنّزول بها تدريجيا إلى نسب معقولة من الناتج المحلي الخام لاستعادة التوازنات المالية وتأمين ديمومة الميزانية.
وتبعا لذلك، وبهدف مواصلة تطبيق برنامج إصلاح الوظيفة العمومية ولمزيد التّحكم في كتلة الأجور سيتمّ التّركيز على التّوجهات التّالية:

- **إجراءات عاجلة للتّحكم في كتلة الأجور من خلال:**

✓ ترشيد برامج الزيادات في الأجور.
✓ التحكم في عدد الإنتدابات وحصرها في القطاعات ذات الأولوية والانتدابات ذات القيمة المضافة لبعض القطاعات خاصة ذات الصبغة الفنية والتقنية.
✓ مواصلة التّخفيض التّدريجي في عدد خريجي مدارس التّكوين خاصة بالنسبة لوزارات الدفاع الوطني والداخلية والعدل.
✓ الحرص على تطبيق اتفاق 15 سبتمبر 2022 بين الحكومة والاتحاد العام التونسي للشغل.
✓ الحرص على تطبيق أحكام الفصل 12 من قانون المالية لسنة 2023 المتعلق بترشيد التّرفيع في سنّ الإحالة على التّقاعد.
✓ التحكّم في نسب التّرقيات السّنوية بأن لا تتجاوز نسبة 20 % باستثناء الأسلاك التي تضبط نسب ترقيتها في نصوصها الخاصة.
✓ عدم تعويض الشّغورات المسجلة خلال السنة المالية والسّعي إلى تغطية الحاجيات المتأكدة منها بإعادة توظيف الموارد البشرية المتوفّرة.
✓ مزيد ترشيد منح الساعات الإضافية في اتجاه إسناد استراحة تعويضية في حالة القيام فعليا بساعات إضافية.

- **اعتماد برامج مستحدثة للتخفيض من عدد الأعوان في الوظيفة العمومية:**

✓ مواصلة العمل بالبرنامج الخصوصي للإحالة على التّقاعد قبل بلوغ السن القانونية كما نص عليه الفصل 14 من المرسوم عدد 21 لسنة 2022 المؤرخ في 28 ديسمبر 2021 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2022.
✓ الانطلاق في تطبيق أحكام الأمر عدد387 لسنة 2022 المؤرخ في 18 أفريل 2022 المتعلق بالتّنقل الوظيفي للأعوان العموميين لفائدة الوزارات والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية.
✓ التّشجيع على الانتفاع بعطلة لبعث مؤسسة طبقا لمقتضيات الفصل 15 من قانون المالية لسنة 2022 والدعوة إلى مزيد التّعريف بالآلية.

من جهة أخرى، فإن جميع رؤساء البرامج والمكلّفين بالتّصرف في الموارد البشرية مدعوون إلى ضبط عدد الأعوان بكلّ عناية وإدراج المعطيات بمنظومة إعداد ميزانية الدولة "**أمد**" حسب السّلك والرّتبة تفاديا لأي تجاوز للعدد المرخص فيه بقانون المالية للسنة، وذلك عملا بأحكام الفصول 45 و48 و70 من القانون الأساسي للميزانية التي تنصّ على أن مشروع قانون المالية للسنة يضبط العدد الجملي للأعوان المرخص فيهم بالوزارات بمصالحها المركزية والجهوية والخارجية وبالمؤسسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة.

2- نفقات التسيير:

إن كافة المهمات والهياكل الإدارية مدعوّة إلى مضاعفة جهودها لترشيد هذه النّفقات والتّحكم فيها للبقاء في مستوى الاعتمادات المرسمة وتفادي تسجيل أي تجاوز أو متخلدات من خلال المتابعة المستمرة وإعادة التّوزيع حسب المتطلبات والحاجيات الحقيقية. ويتم ذلك من خلال اعتماد التّمشي التّالي:

✓ البقاء في حدود نسبة تطور بـ 2.5 % كحد أقصى عند ضبط التقديرات، مع العمل على توجيهها أساسا لخلاص المتخلدات ولتغطية النفقات المنجرّة عن عمليات توسعة أو إحداثات جديدة.

✓ مزيد إحكام التّصرف في وسائل النّقل الإدارية مع التّأكيد على الالتزام بما جاء بالتراتيب والمناشير الجاري بها العمل الصادرة في الغرض بخصوص استعمال سيارات المصلحة للأغراض الإدارية دون سواها أو الخاصة بالسّيارات الوظيفية.

✓ التّسريع في إجراءات التفويت في السيارات التي أصبحت غير قابلة للاستعمال وذلك بالتنسيق مع مصالح أملاك الدولة والشؤون العقارية، والعمل على تعميم تجهيز سيارات المصلحة بمنظومة GPRS.

✓ مزيد التحكم في نفقات الاستقبالات والإقامة والمهمات بالخارج مع المحافظة على نفس الاعتمادات المرسمة في سنة 2023 على أقصى تقدير.

✓ مزيد العمل على ترشيد استهلاك الطاقة، من خلال وضع خطة للتحكم في الاستهلاك باستعمال الفوانيس المقتصدة واستعمال الطاقات البديلة والمتجددة خاصة بالنسبة للفضاءات والمؤسسات ذات الاستهلاك المرتفع.

3 -نفقات التّدخلات:

✓ **تدخلات الدّعم وتحويلات البرامج الاجتماعية**

يعتبر هذا الصّنف من التّحويلات عمليات تدخّل من طرف الدولة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية باعتبارها نفقات تهدف بالخصوص إلى إعادة توزيع الدّخل ومقاومة الفقر وإعادة توازن السّوق على غرار دعم المواد الأساسية وبرامج التضامن الوطني والسّكن الاجتماعي ومنح الطلبة والإعانات المدرسية والجامعية. وبالتّالي، فإن كل زيادة في الاعتمادات يجب أن تكون مبرّرة بقرارات تمّ اتخاذها من طرف الحكومة.

أمّا بالنّسبة إلى نفقات الدّعم سواء المتعلّقة بقطاع المحروقات أو بالمواد الأساسية فقد شهدت ارتفاعا غير مسبوق خلال سنة 2022 حيث بلغت نسبة 8.3 % من الناتج المحلي الخام مما أثّر بصفة كبيرة على التوازنات العامة وعلى نسبة العجز، وهو ما يستدعي الاسراع بتنفيذ خطّة إصلاح منظومة الدّعم وتوجيهه نحو مستحقيه الفعليين. وعلى هذا الأساس فإنّ تقديرات نفقات الدّعم للفترة 2024-2026 سيتم تحديدها وفقا لمدى التّقدم المحرز في تنفيذ برنامج الإصلاح واعتماد منظومة الدّعم الجديدة.

وتجدر الإشارة إلى أنّ مراجعة سياسات الدّعم وآليات التّعويض ستمكّن من توفير اعتمادات هامّة سيتمّ توجيهها لفائدة الاستثمار العمومي باعتباره المحرك الأساسي للاقتصاد الوطني ودفع النّمو خاصة فيما يتعلّق بتعزيز وتطوير البنية التّحتية والتّدخلات الاجتماعية وتطوير قطاعات حياتية على غرار التّعليم والصّحة والبيئة والفلاحة والماء الصّالح للشراب.

وبخصوص التّدخلات والبرامج السنويّة لفائدة العائلات الهشّة والمهمّشة وضعاف الحال والمعوزين وكذلك التّلاميذ والطلبة بمناسبة العودة المدرسية والجامعية، فإنّه سيتواصل

العمل على دعم هذه الفئات والشّرائح الاجتماعية سواء من خلال صرف المنح الشهرية أو المنح الخاصة بالأطفال في سنّ ما قبل الدراسة أو الأطفال المعوقين أو مساعدات العودة المدرسية أو من خلال المساعدات العينية والنّقدية الموسمية إضافة إلى دعم الطلبة بتونس وبالخارج بإسناد منح وقروض جامعية لفائدتهم.

- ✓ **تدخلات تنمويّة لفائدة الفاعلين العموميين**

تتضمّن هذه التّدخلات المشاريع والبرامج ذات الصّبغة التّنموية التّي يعهد إنجازها إلى عدد من الفاعلين العموميين التّابعين للوزارات ولمختلف القطاعات الذين لهم القدرة على تنفيذ السياسات العمومية للدولة.
ويعتبر هذا النّوع من التّدخلات أحد الركائز الأساسية لدفع الاستثمار وتحقيق التّنمية وهو ما يفرض مزيد المتابعة والإحاطة بالفاعلين العموميين لضمان تحقيق الأهداف المرجوة وذلك في إطار عقود برامج وحوار التّصرف.
ويتعيّن اعتماد نفس التّمشي المعمول به بالنسبة لنفقات الاستثمار خاصة عند ضبط حجم الاعتمادات بالنّسبة للمشاريع المتواصلة والجديدة مع الحرص على إعطاء الأولوية القصوى للمشاريع ذات المردودية العالية وذات الأثر الاجتماعي المباشر مع الارتكاز على المخطط الثلاثي للتنمية 2023-2025 كإطار مرجعي لبرمجة المشاريع.

4- نفقات الاستثمار:
تسهر الدولة على تنفيذ المشاريع التّنموية بصفة مباشرة في مختلف الميادين والمجالات باعتبارها المحرّك الأساسي لنسق التّنمية خاصة بالجهات حيث تعتبر ذات فائدة ومردودية اقتصادية من خلال تطوير النّشاط الاقتصادي وخلق الثّروة وتشغيل اليد العاملة مع العمل على تعزيز البنية الأساسية وتركيز المشاريع المجدّدة والمهيكلة التي من شأنها أن تفتح آفاق الاستثمارات ذات الجدوى والقيمة المضافة العالية.
بالإضافة إلى ذلك، فإنه يتعين عند برمجة تقديرات المشاريع الجديدة والبرامج السنوية، اعتماد كل من المخطط الثلاثي للتنمية 2023-2025 والإطار الموحّد لتقييم وإدارة الاستثمارات العمومية الذي يعتبر آلية هامّة وفاعلة عند برمجة واختيار المشاريع الأكثر جدوى وجاهزية.

ويجدر التّذكير إلى أنّه بالنسبة للمشاريع والبرامج المتواصلة، فإنّ ضبط حجم اعتماداتها يجب أن يأخذ بعين الاعتبار التّنفيذ المادي والمالي المنتظر لهذه المشاريع والبرامج على المستويين المركزي والجهوي وكذلك بالنّسبة للمشاريع والبرامج التي تنفّذ من قبل المؤسسات العمومية ذات الصّبغة الإدارية تحت الإشراف، مع إعطاء الأولوية المطلقة للمشاريع المعطّلة بالجهات لتسريع نسق إنجازها باعتبارها تمكّن من تطوير وصيانة البنية التّحتية للربط بين الجهات وتحسين ظروف عيش المواطن وفكّ عزلته وتسريع نسق التّنمية والاستثمار وتحسين مناخ الأعمال.

كما يتعيّن بالنّسبة للبرامج السّنوية لمختلف القطاعات، العمل على تقييمها للوقوف على مدى تحقيقها للأهداف المنتظرة لتعديلها أو التّخلي عنها نهائيا، وذلك في اتجاه مزيد من النّجاعة والمردودية.

أما بالنّسبة للمتابعة المادية والمالية لإنجاز المشاريع العمومية، فإن جميع الوزارات مدعوة للتّنسيق مع المركز الوطني للإعلامية للانخراط في منظومة "**انجاز**" واستغلالها لإدراج كافّة البيانات والمعطيات المتعلقة بالتّقدم المادي والمالي للمشاريع.

وعلى هذا الأساس وبهدف ضبط تقديرات وبرمجة نفقات الاستثمار بصفة جيّدة فإنّه يتعيّن اعتماد التّوجهات التّالية:

- ✓ الحرص على ضبط تكاليف وآجال تنفيذ المشاريع والبرامج بكلّ دقّة.
- ✓ إعطاء الأولوية للمشاريع والبرامج الواردة بمخطط التّنمية 2023-2025 وكذلك في إطار جلسات العمل الوزارية والمجالس الوزارية المضيّقة.
- ✓ اختيار المشاريع ذات المردودية العالية والمشاريع الكبرى التي تساهم بصفة مباشرة في تحقيق الأهداف المنشودة، والتي من شأنها أن تدفع بنسق التّنمية والاستثمار بالجهات على المستويين النّوعي والكمّي.
- ✓ دعم مشاريع البنية التحتية التي تساهم في تحسين ظروف عيش المواطن وخاصة بالمناطق ذات الأولوية.
- ✓ إعطاء الأولوية للمشاريع التي تعنى بالحدّ من التّغيرات المناخية وبالتّخفيض من انبعاثات الغازات الدفيئة والطاقات البديلة والمتجددة للمحافظة على البيئة.
- ✓ مزيد دعم برامج التّهيئة والتّهذيب والصّيانة.
- ✓ القيام بالدراسات الأوّلية ودراسات الجدوى قبل الانطلاق في اعداد الدراسات الفنّية للمشاريع المنتظر إنجازها خلال فترة المخطط بهدف الإعداد الجيّد لبرمجتها وإنجازها في أحسن الظّروف.
- ✓ توفير المخزون العقاري لإنجاز المشاريع، وذلك في إطار أمثلة التهيئة العمرانية بالجهات. مع التأكيد على توفّر الأراضي وعدم وجود أي إشكال عقاري.
- ✓ تحديد مصادر التّمويل سواء على الموارد العامة للميزانية أو على موارد القروض الخارجية الموظفة أو على الهبات مع العمل على تنويع مصادر التمويل بتعزيز الشّراكة بين القطاعين العام والخاص خاصة بالنسبة للمشاريع الكبرى وذات الكلفة العالية.
- ✓ إحكام إعداد كراسات الشروط والتّسريع في تجسيم مكوّنات المشاريع بما يرفّع من نسق إنجازها ويضمن استغلالها الأمثل.
- ✓ ادراج المشاريع الممّولة على موارد الهبات الخارجية الموظفة ضمن مشروع ميزانية المهمات واخضاعها لنفس القواعد وذلك قصد احتساب الكلفة الحقيقية للسياسات العمومية بقطع النّظر عن مصدر التّمويل.
- ✓ تخصيص اعتمادات لفائدة كل المهمات للقيام بإحصائيات تعتمد على مقاربة النّوع الاجتماعي لدراسة الفوارق المسجّلة بين الجنسين والعمل على تقليصها في مختلف السياسات والبرامج العمومية.

5- منح المؤسسات العمومية:

يتمّ إعداد ميزانية المؤسسة في إطار تفعيل حوار التّصرف لتدارس حاجياتها من التّمويل ومساهمتها في تحقيق الأداء الخاص بالبرنامج.
وبخصوص ميزانيات المؤسسات العمومية، فإنه يتعين في هذا الصدد:

- ✓ إحكام تعبئة الموارد الذاتية وإدراجها حسب البرامج التي تساهم في تحقيق أهدافها.

✓ إدراج الفواضل المتوفرة لتغطية الحاجيات المتأكدة.
✓ حصر منحة الدولة في حدود الفارق بين الموارد الحقيقية المنتظرة والحاجيات المتأكدة من النفقات مما يستوجب اعتماد مزيد من الدقة عند ضبط تقديرات الموارد الذاتية باعتماد نسق إنجاز السّنوات الفارطة لتبرير النّقص أو الزّيادة من خلال معطيات موضوعية.
✓ تمكين مصالح وزارة المالية من كشوفات حول تنفيذ ميزانية المؤسسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة للسنوات الثلاث الأخيرة مؤشرا عليها من طرف المحاسب العمومي المختصّ.

وسيتمّ صرف المنح لفائدة المؤسسات العمومية لسنة 2024 على أربع أقساط متساوية تصرف كلّ ثلاثية، ويمكن في بعض الحالات مراجعة هذه النّسب بالتّرفيع فيها على أساس معطيات موضوعية ومدعّمة يتم تقديمها من طرف المؤسسة المعنية لمصالح الميزانية.
وتبقى السّلطة التّقديرية من مشمولات مصالح الميزانية بوزارة المالية للتعامل مع الحالات الاستثنائية والخاصّة لصرف هذه المنح.

6- الحسابات الخاصة:
يتم بالنسبة للحسابات الخاصة اعتماد نفس التّمشي المعتمد لإعداد ميزانية الدولة كما ورد أعلاه، غير أنّه بالإضافة إلى ذلك فإنه يتعيّن بالنسبة لنفقاتها سواء تعلّق الأمر بالحسابات الخاصة في الخزينة أو بحسابات أموال المشاركة اعتماد التّمشي التالي:
✓ توزيع نفقات الحسابات الخاصة داخل كل مهمة حسب البرامج والبرامج الفرعية والوحدات العملياتية والأنشطة والأقسام.
✓ ضبط التقديرات الخاصة بنفقات الحسابات الخاصة في حدود الحاجيات المتأكدة بغضّ النّظر عن صبغتها التّقديرية.
✓ إدراج الهبات الخارجية ضمن حسابات أموال المشاركة بما يضمن الشفافية والرقابة اللازمة.

7- الصناديق الخاصة:
يتم بالنسبة للصناديق الخاصة اعتماد نفس التّمشي المعتمد لإعداد ميزانية الدولة كما ورد أعلاه، إضافة إلى أنّ هذه الصّناديق باعتبار دورها الهام في التّدخل لتمويل عدد من القطاعات الحيويّة التّنموية والاقتصادية لتحقيق الأهداف المرجوّة بين مختلف الأطراف العموميين والشّركاء الاقتصاديين والمؤسسات المستفيدة، فهي تتطلّب مزيدا من حسن التّصرف والحوكمة في مواردها.
كما يجدر التّذكير إلى أنّه عملا بأحكام الفصل 46 من القانون الأساسي للميزانية، فإن المهمات المعنية مدعوة بتقديم تقاريرها في الآجال حول نشاط هذه الصناديق لسنة 2024 باعتبار أنه يتم إرفاق مشروع قانون المالية للسنة بتقرير حول نشاط الصناديق الخاصة.

8- المهمات الخاصة:
إن جميع الهياكل والهيئات الخاضعة لمقتضيات الفصل 19 من القانون الأساسي للميزانية مدعوة إلى التّقيد بنفس التّمشي المعتمد والتّوجهات العامة لإعداد ميزانية الدولة كما جاء أعلاه والتقيّد بالآجال الواردة بقرار وزير المالية المؤرخ في 15 مارس 2019 والمتعلّق بضبط روزنامة إعداد مشروع قانون المالية للسنة.

II– التوجهات العامة لإعداد وثائق الأداء لسنة 2024:

إن كافة المهمات مدعوّة إضافة إلى إعداد مشروع ميزانية سنة 2024 إلى تقديم المشاريع السنوية للأداء لسنة 2024 لوزارة المالية في أجل أقصاه 15 جوان 2023 ليتمّ اعتمادها من طرف متصرّفي الميزانية في جلسات نقاشات الميزانية.

ويتعيّن في هذا الإطار العمل على:

- ✓ تفعيل حوار التّصرف مع وبين مختلف الأطراف المعنية طيلة مراحل إعداد المشروع السّنوي للأداء وذلك استنادا إلى الأدلة والمذكّرات التّوجيهية المعدّة للغرض.
- ✓ التّثبت من صحّة ومصداقيّة المعطيات المدرجة بالمشروع مما يعكس الالتزام الفعلي لرؤساء البرامج لتحقيق الأهداف المتعهد بها.
- ✓ اعطاء الأهمية التي تستحقّ لملاحق المشروع السنوي للأداء (بطاقات الفاعلين العموميين والبطاقات الوصفية للمؤشرات وبطاقة النّوع الاجتماعي) وتعميرها بكل دقة.
- ✓ احترام الهيكلة الموحّدة للوثيقة الملحقة بهذا المنشور.
- ✓ تكريس الطّابع الاستراتيجي على مستوى هذه الوثيقة.
- ✓ اعتماد المنظومة المعلوماتية لمتابعة الأداء الموضوعة على الذمة من قبل كافة المتدخلين في تنفيذ السياسة العمومية.

أما بالنسبة لجلسات مناقشات الميزانية بوزارة المالية فإنه:

- ✓ يتعين على رؤساء البرامج ورؤساء وحدات التصرف في الميزانية حسب الأهداف القطاعية ومراقبي المصاريف العمومية والمكلّفين بإعداد وتنفيذ الميزانية على مستوى المهمات مواكبة جميع هذه الاجتماعات.
- ✓ يتعين على رؤساء البرامج تقديم أطر الأداء الخاصة ببرامجهم لسنة 2024 والأنشطة المقترح تنفيذها لتبرير الاعتمادات المطلوبة ولربط العنصر المالي بالأداء.

واعتبارا للأهمية القصوى للموضوع، فالمرجو من السّيدات والسّادة الوزراء وكتّاب الدولة ورؤساء الهياكل والولاّة ورؤساء البرامج الالتزام بمقتضيات هذا المنشور واحترام كل ما ورد بروزنامة إعداد مشروع قانون المالية للسنة واتخاذ الإجراءات اللازمة لتطبيقه ووضعه حيز التنفيذ بغاية الحرص على تحقيق التّوازنات العامة للمالية العمومية.

رئيسة الحكومة

نجلاء بودن رمضان